بيان وفد الجزائر أمام اللجنة السادسة
الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة حول
" تعزيز الإطار الدولي للمعاهدات "
البند 87 من جدول الأعمال
نيويورك، 16 أكتوبر 2025
يلقيه السيد محمد فايز بوشدوب، وزير مفوّض
-----0-----

السيد الرئيس،

تؤكد الجزائر أهمية مواصلة النقاش تحت هذا البند، الذي يعنى بتعزيز النظام القانوني الدولي من خلال تحسين ممارسات التسجيل والنشر للمعاهدات، عملا بأحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة والمادة 80 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969، اللّتان تكرّسان الشفافية في العلاقات الدولية، من خلال التسجيل والنشر الرسمي للمعاهدات.

وبهذا الخصوص، نشيد بالجهود المستمرّة التي تبذلها الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما قسم المعاهدات في مكتب الشؤون القانونية، في دعم الدول الأعضاء وتيسير تنفيذ التزاماتها بموجب الميثاق، وكذلك في الترويج لممارسات سليمة ومحدثة في مجال المعاهدات.

إن موضوع النقاش لهذا العام، والمتمثل في "دور التكنولوجيا في تشكيل ممارسات إبرام المعاهدات"، يأتي في وقته المناسب، ذلك إن التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال الرّقمنة والتحوّل التكنولوجي، تعد خطوة مهمة نحو تحديث العمل القانوني متعدّد الأطراف وتوفر فرصا حقيقية لتحسين إدارة المعاهدات الدولية في جميع مراحلها، من التفاوض إلى التوقيع، ومن التسجيل إلى النشر.

غير أن الجزائر تشدّد في الوقت ذاته على ضرورة أن يكون هذا التحوّل التكنولوجي شاملا ومنصفا، بحيث لا يؤدي إلى تعميق الفجوة الرقمية بين الدول، أو إلى إقصاء بعض الدول، التي تواجه تحديات في مجال البنية التحتية الرقمية، من المشاركة الكاملة في النظام متعدد

الأطراف. ومن هذا المنطلق، نؤكد على أهمية بناء القدرات القانونية والتقنية للدول النامية لتمكينها من الاستفادة الكاملة من الأنظمة الرقمية في مجال تسجيل ونشر المعاهدات.

كما تؤكد الجزائر دعمها لتوصيات الجمعية العامة، ولا سيما تلك الواردة في القرار 76/120، بشأن تطوير نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات عبر الأنترنت وكذا جهود الأمين العام الرّامية إلى تحديث قاعدة بيانات المعاهدات الإلكترونية للأمم المتحدة، كخيار إضافي إلى جانب الطرق التقليدية، وترى في ذلك خطوة عملية نحو تبسيط الإجراءات وضمان الشفافية في العمل الدولي وتيسير الوصول إلى الوثائق القانونية الدولية.

كما يجب الحرص، في هذا الإطار، على ضرورة ضمان أمن المعلومات القانونية وحماية البيانات في كل ما يتعلق بعملية التفاوض والتصديق والتسجيل الإلكتروني للمعاهدات، مع الحفاظ على الطابع الرسمي للوثائق القانونية الدولية.

وفي إطار "مبادرة UN80"، ندعو الدول الأعضاء والأمانة إلى مواصلة تعزيز قدرات قسم المعاهدات وتزويده بالموارد اللازمة لمواكبة الطلب المتزايد على خدماته، خاصة في ظل الزيادة الملحوظة في عدد الصكوك القانونية الدولية. كما نشجع على توسيع نطاق الدورات التدريبية وورش العمل حول قانون المعاهدات، لتشمل مختلف المناطق الجغرافية و كل اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

وختاما، **السيد الرئيس،** تجدّد الجزائر دعمها للجهود الرامية إلى تطوير الإطار الدولي للمعاهدات من خلال الاستخدام المسؤول والمنصف للتكنولوجيا الحديثة، بما يخدم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويعزّز النظام القانوني الدولي القائم على المساواة في السيادة، والشفافية، والتعاون بين الدول.

وشكرا.